السلطة الفلسطينية تغرق في الاضطرابات في وقت تحاول فيه واشنطن إحياء محادثات السلام

رام الله: عباس يقبل استقالة فياض .. ويكلفه بتسيير الأعمال لحين تشكيل الحكومة

عباس وفياض

رام الله - «وكالات»: استقال رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض امس الاول بعد توتر في العلاقة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مما يحدث اضطرابا بالسلطة الفلسطينية في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة احياء محادثات السلام مع إسرائيل.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» إن عباس الذي لم يكن راضيا عن إدارة فياض للحكومة التي تعاني عجزا ماليا- قبل استقالة فياض وطلب منه تسيير الاعمال لحين تشكيل حكومة جديدة.

ويلزم القانون الفلسطيني الرئيس بتعيين رئيس جديد للوزاء خلال اسبوعين.

وكان دبلوماسيون غربيون قد عبروا عن استيائهم من الاضطراب داخل السلطة الفلسطينية في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بجهد منسق لإحياء مفاوضات السلام المتوقفة في الشرق الأوسط ودعم الاقتصاد المحلي. واثناء زيارته للمنطقة الشهر الماضي اشاد الرئيس الامريكي باراك اوباما بفياض ووصفه بانه شريك في السلام وعقد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري محادثات مع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبوع الماضي في علامة تاييد واضحة.

وتنسب القوى الغربية الى فياض المسؤول السابق في البنك الدولي الفضل في المساعدة على انشاء المؤسسات التي يحتاج اليها الفلسطينيون في حالة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وفشل فياض -الذي يحظى باعجاب على نطاق واسع في الخارج بما في ذلك اسرائيل- في بناء قاعدة سياسية قوية داخل الأراضي الفلسطينية مما جعله عرضة للهجوم من حركة فتح بزعامة عباس وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

وقال مسؤول رفيع في فتح ان لديه شكوكا بشأن استقالة فياض.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «لن نستطيع الحكم على جدية ما تم الا عند تكليف رئيس وزراء جديد. لدي قناعة بأن هذه حيلة لبقاء الأمر على ما هو عليه».

وتتهم مصادر مقربة من فياض فتح باثارة السخط في محاولة لفرض مزيد من السيطرة على اموال الفلسطينيين. وتشكو المصادر من ان عباس لم يدعم رئيس الوزراء بشكل كاف.

وتوترت العلاقات بين الرجلين أكثر الشهر الماضي عندما استقال وزير المالية نبيل قسيس قائلا ان الحكومة فشلت في سد العجز في الميزانية. وقبل فياض الاستقالة على غير رغبة عباس.

ورحبت حماس باستقالة فياض. وكانت قد اتهمته بمساعدة اسرائيل على الحفاظ على حصارها الجزئي لقطاع غزة.

وقال سامي ابو زهري المتحدث باسم حماس ان فياض يترك الحكومة بعد ان اغرق الشعب الفلسطيني في الديون.

حملة اعتقالات واسعة بعد العملية.. والسلطات تبحث الأزمة

ليبيا: أنصار القذافي يحاولون استعادة السلطة

طرابلس - «وكالات»: قال رئيس أركان القوات المسلحة الليبية اللواء يوسف المنقوش أمس الاول إن السلطات الليبية اعتقلت 20 شخصا بعد هجوم على مجمع لسيارات الشرطة في الصحراء في جنوب البلاد أسفر عن سقوط قتيل.

ووقع الهجوم الخميس في بلدة سبها التي تقع على بعد 800 كيلومتر إلى الجنوب من العاصمة طرابلس.

وقال المنقوش لرويترز إن المهاجمين قدموا في سيارة وكانوا مسلحين ببنادق وبدأوا في إطلاق الرصاص وسرقوا بعض السيارات وهربوا.

وأضاف أن شخصا لقي حتفه متأثرا بجراح أصيب بها أثناء الهجوم، وقال إن المعتقلين نقلوا إلى طرابلس وإنه لا يمكن الكشف عن شخصياتهم لأن التحقيق لا يزال مستمرا، وأضاف أنه تمت استعادة السيارات المسروقة.

وفي وقت سابق، قال رئيس المجلس العسكري لمدينة سبها، أحمد العطايبي لفرانس برس، إن «مجموعة مسلحة موالية للقذافي حاولت الجمعة الانقلاب على ثورة 17 فبراير والعودة بالبلاد إلى جماهيرية القذافي من خلال عمل مسلح أفضى إلى أسر 17 عنصرا منهم».

وأضاف أن «هذه المجموعة هاجمت الجمعة مقر إدارة عمليات الشرطة بمدينة سبها، ما أدى إلى استشهاد أحد أفراد حماية الموقع وجرح عنصرين آخرين قبل أن يستولي المهاجمون على سيارات وأسلحة خفيفة ومتوسطة من الموقع».

وأوضح العطايبي أن «الاعترافات الأولية التي أدلى بها من وقعوا في الأسر بينت أن معظمهم ينتمي إلى جهازي الأمن الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى انتماء عدد منهم إلى ما كان يعرف باللواء 32 الذي كان يقوده خميس القذافي» نجل الزعيم الليبي الراحل. وتابع «فور انتهاء المجموعة المسلحة من هجومها على مقر إدارة عمليات الشرطة انتقلت لمهاجمة كتيبة «أحرار فزان»، وخاضت معها معارك عنيفة حتى استنجدت الأخيرة بـ«كتيبة الحق» التي قدمت للمساندة واستعادت السيطرة على الموقف».

وأكد العطايبي لفرانس برس أن «كتيبة الحق التابعة لقوات درع ليبيا في الجنوب برئاسة الأركان العامة اشتبكت بمنطقة النخيل في سبها مع القوات المعادية حتى تمكنت من أسر 17 عنصراً منهم قبل أن يلوذ الآخرون بالفرار».

وقال إن «القوة المهاجمة مدربة بشكل جيد، وكان هدفها الانقلاب على الشرعية واتخاذ الجنوب منطلقا لعمليات أخرى تستهدف مختلف مناطق البلد». وفي السياق نفسه، قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الأركان العامة، العقيد علي الشيخي لفرانس برس، إن كتيبة «شهداء الزاوية»، وهي إحدى الكتائب التابعة لرئاسة الأركان العامة أجرت مداهمات واسعة، السبت، تمكنت على إثرها من استعادة الآليات المنهوبة بعدما عثرت عليها في إحدى مناطق الدواخل في الجنوب. وأضاف الشيخي أن «العناصر التي تم أسرها خلال العملية تم نقلها للسجون الرسمية في العاصمة طرابلس لاستكمال التحقيقات معها». من جانبه عقد «مجلس الأمن القومي والأزمات» الليبي، مساء السبت، اجتماعا استثنائيا، لمناقشة الوضع الأمني في مدينة «سبها».

وأوضح رئيس الحكومة المؤقتة، علي زيدان، أن المباحثات تركزت على مناقشة الأوضاع في منطقة الجنوب بعد الأحداث الأخيرة في مدينة سبها، مؤكدا على تفعيل سلطة الدولة في الجنوب وضبط كافة الاختراقات الامنية، على ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية، «وال».

وبدوره قال النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام، صالح المخزوم، انه تم تدارس الوضع الامني بمدينة سبها وضواحيها والنظر في الخطوات المقبلة لكيفية تدارك مثل هذه الأحداث.

الجيش الليبي اعلن احباط المحاولة

كي مون يشجع البشير وسلفاكير على تسوية الخلافات

الخرطوم - «وكالات»: رحب بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة بلقاء الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير ورئيس حكومة جنوب السودان سلفاكير ميارديت في جوبا الجمعة واصفا مباحثات الرئيسين حول تنفيذ الاتفاقيات التي وقعت في أديس أبابا خلال شهر سبتمبر الماضي بـ« البناءة والمشجعة ».

ودعا الجانبين إلى المحافظة على هذا الزخم الإيجابي.. مشيدا بقرار الرئيسين بمواصلة جهدهما لتسوية الخلافات في منطقة أبيي.

ورحب باستئناف عمليات إنتاج البترول واعتبرها علامة مهمة لتطبيع العلاقات بشأن تسوية نهائية لتطبيع العلاقات بين البلدين.

«العريضة» يبدأ بجمع 100 ألف توقيع.. احتجاجاً

تونس - «وكالات»: قال حزب العريضة الشعبية المعارض في تونس إنه بدأ حملة لجمع 100 ألف توقيع احتجاجا على إقصائه من برامج تلفزيونية وتجاهله في استطلاعات الرأي.

وأوضح الحزب الذي يتزعمه الهاشمي الحامدي أنه بدأ بجمع التواقيع انطلاقا من محافظة سيدي بوزيد، التي تعد معقل الحزب حيث جمع بها أكثر الأصوات في انتخابات المجلس الوطني التاسيسي يوم 23 أكتوبر 2011 وحل فيها الأول قبل حزب حركة النهضة الفائز على المستوى الوطني.

وقال العضو في الحزب محمد الحامدي لمحطة إذاعية تونسية إن الحزب مستمر في حملته ضد الإقصاء والتهميش الذي يتعرض له رئيس الحزب ونوابه في المجلس التاسيسي من خلال إبعادهم تماما عن الحوارات التلفزيونية. وأضاف الحامدي أن لأعضاء الحزب الحق في الظهور في التلفزة الوطنية باعتبارها مرفقا عموميا، مستنكرا إقصاءهم من الحضور في المنابر الإعلامية رغم انتخابهم من قبل الشعب.

وقال الحزب في بيان إنه سينظم اليوم «الأحد» مسيرة بوسط العاصمة انطلاقا من أمام مقر مؤسسة سبر الآراء «سيغما» ثم باتجاه مقر مؤسسة التلفزة الوطنية.

وفاجأ حزب العريضة الشعبية استطلاعات الرأي قبل انتخابات المجلس الوطني التاسيسي بحلوله ثانيا من حيث عدد الأصوات التي جمعها، وجاء ثالثا من حيث عدد المقاعد بفوزه بـ26 مقعدا بعد حركة النهضة «88» وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية «29».

لكن الحزب فقد أغلب مقاعده بالمجلس التاسيسي وتبقى له 7 نواب فقط بعد أن خيّر باقي النواب الالتحاق بأحزاب أخرى أو البقاء مع الحزب.

ودفعت الانشقاقات المتتالية المكتب التنفيذي لحزب العريضة إلى تقديم شكوى للمحكمة الإدارية للطعن في شرعية تغيير الانتماء الحزبي بعد الانتخابات.

وقال النائب عن العريضة الشعبية في المجلس التاسيسي أيمن الزواغي إن المكتب ما زال ينتظر رد المحكمة الإدارية ويطالب المجلس الوطني التاسيسي بسن قانون يمنع تغيير الانتماء الحزبي بعد الانتخابات.

ويدفع تيار العريضة بأن الناخبين صوتوا للنواب المنشقين بصفة انتمائهم لتيار العريضة الشعبية، وأنه يتعين عليهم احترام أصوات الناخبين والعودة إلى الحزب أو يكون للحزب الحق في تعويضهم. ولم تبت المحكمة الإدارية بعد في الشكوى.

إفريقيا الوسطى: جوتوديا يقود المرحلة الانتقالية

جوتوديا

بانغي - «وكالات»: انُتخب ميشال جوتوديا الذي سيطر تحالفه المتمرد «سيليكا» على السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى الشهر الماضي، رئيسا مؤقتا للمجلس الوطني الانتقالي. وكان جوتوديا الذي أعلن نفسه رئيسا بعدما سيطرت قواته على العاصمة بانغي يوم 24 مارس الماضي، المرشح الوحيد في الاقتراع الذي جرى خلال افتتاح الجلسة الأولى للمجلس الانتقالي. ويجب ألا تمتد فترة حكم الرئيس المؤقت أكثر من 18 شهرا، يعمل خلالها المجلس الانتقالي المؤلف من 105 أعضاء كمجلس دستوري. ويضم المجلس مسؤولين من تحالف سيليكا وأعضاء من الإدارة المقالة، إضافة إلى ممثلين من المجتمع المدني. ووافق جوتوديا على عدم السعي لإعادة انتخابه في نهاية الفترة الانتقالية، وقال لأعضاء المجلس الذين تم انتخابهم بالإجماع من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني «سأفعل ما تطلبون مني فعله وليس وفقا لأهوائي».

وقال إن تدهور الوضع الأمني في العاصمة وفي شتى أنحاء أفريقيا الوسطى سيكون أهم ما يشغله خلال الفترة الانتقالية. وأطاحت حركة سيليكا -التي تضم خمس حركات متمردة- بالرئيس فرانسوا بوزيزي بعدما حكم البلاد عشر سنوات. ولا يُعرف الكثير عن جوتوديا الزعيم الجديد للدولة الغنية باحتياطي هائل من الثروة المعدنية غير المكتشفة والتي تعد من أقل الدول نموا في العالم.

وبعد عمله لسنوات عدة في الحكومة كموظف ودبلوماسي، تحول جوتوديا إلى التمرد، وأنشأ حركة مسلحة عام 2005 بعد عامين من سيطرة بوزيزي على السلطة إثر انقلاب.

غينيا تحدد موعد «التشريعية».. أخيراً

كوناكري - «وكالات»: اعلنت غينيا امس الاول انها ستجري الانتخابات التشريعية التي طال تاجيلها في 30 يونيو لاستكمال انتقال تلك الدولة الواقعة في غرب افريقيا الى الديمقراطية.

وكان من المقرر في باديء الامر اجراء الانتخابات في عام 2011 ولكنها اجلت مرارا بسبب الخلاف بين الحكومة وائتلاف المعارضة بشان تنظيم الانتخابات.

وتهدف هذه الانتخابات الى استكمال تحول الى الحكم المدني بعد انقلاب عسكري وقع في عام 2008 وقد تؤدي الى الحصول على مساعدات اوروبية يبلغ حجمها مئات الملايين من الدولارات.

وقال مرسوم اصدره الرئيس الفا كوندي وتلي في التلفزيون الرسمي ان «الناخبين مدعوون لصناديق الاقتراع في 30 يونيو من اجل الانتخابات التشريعية.»

ولكن قرار كوندي قد يؤدي الى صدام بين الحكومة والمعارضة التي توعدت بتعطيل الانتخابات اذا لم تلب طلباتها.

وتتهم المعارضة كوندي بمحاولة تزوير الانتخابات وتريد الغاء عقد مع شركة وايمارك الجنوب افريقية لتنقيح قوائم الناخبين وتطالب بالسماح للغينيين في الخارج ومعظمهم من مؤيدي المعارضة بالادلاء بأصواتهم.

وقتل تسعة اشخاص واصيب اكثر من 30 خلال اشتباكات استمرت اسبوعين في اواخر فبراير شباط واوائل مارس اذار بين قوات الامن ومحتجين من المعارضة كانوا يطالبون الحكومة بقبول طلباتهم.

وتقول الحكومة انه لا يوجد وقت كاف للتعاقد مع شركة جديدة لتنقيح قوائم الناخبين وان نظام وايمارك امن ضد التلاعب.

وحذرت المعارضة في وقت سابق السبت من ان اي قرار تتخذه الحكومة بشكل منفرد قد يعيد انصارها الى الشوارع.

وقال رئيس الوزراء السابق سيديا توري والذي حل ثالثا في انتخابات الرئاسة عام 2010 التي فاز بها كوندي وهو الان احد زعماء المعارضة «اذا استمرت الحكومة على هذا النهج فلا يوجد امامنا خيار سوى النزول للشوارع.»

عقدت اجتماعا طارئا ناقشت خلاله تصاعد وتيرة عنف البوذيين ضدهم

«التعاون الإسلامي» تهب لنصرة مسلمي الروهينغا في بورما

جدة - «وكالات»: عقدت منظمة التعاون الإسلامي امس اجتماعا طارئا لمجموعة الاتصال بشأن أقلية الروهينغا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك في مقرها بجدة غربي السعودية.

وقالت المنظمة -في بيان لها أمس الاول- إن انعقاد الاجتماع يأتي بناء على دعوة وجهها الأمين العام للمنظمة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو بعد «تصاعد العنف الذي يمارسه المتطرفون البوذيون ضد الأقلية المسلمة في بورما».

كما وجهت الأمانة العامة للمنظمة الدعوة إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ووزراء الخارجية بالدول الأعضاء في المجلس لحضور الاجتماع. وشارك فيه أيضا المدير العام لاتحاد الروهينغا البروفيسور وقار الدين.

وهدف الاجتماع إلى بحث السبل الكفيلة بإيقاف العنف الموجه ضد المسلمين في ميانمار، وإلزام الحكومة هناك بالمواثيق والقوانين الدولية لحماية الأقليات لديها، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

وأكد أوغلو -في بيان- قبل الاجتماع وقوف منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب مسلمي ميانمار، مشيرا إلى استعداد المنظمة «لاتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجة القضية».

ودعا -من جهة أخرى- سلطات ميانمار إلى «وضع حد لحملات الكراهية والتطهير العرقي التي يقوم بها المتطرفون البوذيون ضد المسلمين في البلاد». وقال إن منظمته سترفع القضية إلى المحافل الدولية، لإيجاد حل جذري لها.

وتضم لجنة الاتصال -التي تشكلت في سبتمبر الماضي من 11 دولة من بين الدول الـ57 الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي- أفغانستان، والسعودية، وبنغلاديش، وبروناي، وجيبوتي، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وماليزيا، والسودان، وتركيا، كما جاء في بيان للمنظمة.

وكانت حكومة ميانمار نفت بشدة الجمعة اتهامات مسؤول كبير في الأمم المتحدة لها ولقوات أمنها بالضلوع في أعمال العنف ضد المسلمين.

وقال يي هتوت -المتحدث باسم الرئيس البورمي ثين سين، على صفحته على موقع فيسبوك- «أرفض تماما ما قاله مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حقوق الإنسان في ميانمار توماس أوجيو عن ضلوع الدولة في أعمال العنف وتشجيعها». واعتبر يي هتوت أن تعليقات أوجيو تستند إلى معلومات غير دقيقة.

وبلغت حصيلة ضحايا أعمال العنف بين البوذيين والروهينغا المسلمين -التي بدأت قبل عشرة أيام- 43 قتيلا.

وذكرت صحيفة «نيو لايت أوف ميانمار» أن أكثر من 1300 منزل ومبان أخرى أحرقت، مما أدى إلى تشريد 11 ألفا و376 شخصا. يذكر أن المواجهات بين البوذيين والمسلمين الروهينغا في 2012 أسفرت عن مقتل أكثر من 180 شخصا وتهجير 125 ألف شخص آخرين.

مسلمو الروهينغا تحت رحمة البوذيين

الصومال: «الشباب» تهاجم العاصمة من جديد

مقديشو - وكالات : هز انفجار هائل العاصمة الصومالية مقديشو امس، وتؤكد الحصيلة الأولية مقتل خمسة أشخاص على الأقل

ونقلت وكالة رويترز عن شهود عيان من سكان المدينة قولهم إن الإنفجار وقع في محكمة.

وقال مراسلون صحافيون في محيط منطقة الإنفجار إن مسلحين اقتحموا المحكمة وبدأوا في إطلاق النار.

ويشير مراسلون إلى أن عملية أمنية واسعة يجرى تنفيذها الآن في المنطقة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن ضابط استخباراتي صومالي يدعى عبد الرحمن محمد قوله إن مسلحين وانتحاريين يشتبه في انتمائهم إلى جماعة «شباب المجاهدين» الصومالية هاجموا المجمع. وأضاف الضابط أن شخصا واحدا على الأقل فجر نفسه، ما خلف عددا من القتلى.

وقالت الشرطة الصومالية إن خمسة أشخاص قتلوا وأصيب عدد آخر في الهجوم.

وقال ضابط يدعى أحمد عبد القدير إنه من المحتمل أن يرتفع عدد القتلى في ظل عدم قدرة قوات الأمن على السيطرة على الموقف وتقييم ماحدث.

كما لم تعلن أي جهة المسؤولية عن العملية.